

## رابعاً : أزمة المديونية في البلدان الأكثر فقراً

### ( المحتويات )

- مجمل الأفكار والرؤى البرلمانية الكويتية حول الموضوع .
- نماذج من الإسهامات البرلمانية الكويتية المقدمة إلى المنتديات الدولية حول أزمة المديونية .

## رابعاً : أزمة المديونية في البلدان الأكثر فقراً

يفخر البرلمان الكويتي أينما حلت وفوده بالدور الرائد لحكوماته إزاء المعونات التي تقدمها لأكثر من 99 دولة نامية متخطية في هذا الميدان هدف الأمم المتحدة المعلن والمقدر بـ 0,7% من الدخل المحلي الإجمالي للدول المانحة ، بل يعتبرون أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو خير سفير للديبلوماسية الشعبية الكويتية إلى العالم النامي والمتقدم على حد سواء . لقد أصبح للكويتيين رسالة تنموية ودور بارز وتجربة رائعة في التكافل والتضامن مع الشعوب الأقل دخلاً والأكثر مديونية في العالم .

وفيما يلي نقدم وبايجاز أهم ملامح هذا الدور من خلال مداخلات وأفكار وآراء البرلمانيين الكويتيين في مختلف المناسبات البرلمانية الدولية والإقليمية .

### ● مجمل الأفكار والرؤى البرلمانية الكويتية حول أزمة المديونية :

● عبرت الوفود البرلمانية الكويتية عن شعور الشعب الكويتي بالألم أن تلج البشرية أبواب القرن الحادي والعشرين حاملة معها أعباء ثقيلة تعود جذورها إلى القرن الماضي ، وهي النتيجة الطبيعية لعدم العدالة في توزيع ناتج الثروات الطبيعية على شعوب العالم بشكل متوازن من ناحية ، ومن الناحية الأخرى الديون الفاحشة التي تثقل كاهل عدد كبير من دول العالم النامي (1) .

● كما أبدى البرلمان الكويتي قلقه من حقيقة أنه في الوقت الذي يتمتع فيه 15% فقط من السكان في العالم بأكثر من 55% من الناتج الإجمالي العالمي وحوالي 75% من التجارة العالمية ، يحصل الـ 85% من سكان النصف الجنوبي من العالم على 45% من الناتج العالمي و 25% من التجارة العالمية ، كما تبلغ الديون الخارجية للدول الفقيرة 2,6 تريليون دولار في العام 2003 بفوائد تزيد عن الـ 436 مليار دولار في العام ذاته .

● لقد دفعت الدول المسماة بالنامية في فترة العشرين سنة الماضية ما مقداره 5,4 تريليون دولار كخدمة للديون ، بينما دفعت خلال الـ 13 سنة الماضية ما مقداره 4,1 تريليون دولار كخدمة للديون ، أي بمعدل 296 بليون دولار كل عام

مما يعني أن الديون الخارجية للدول النامية قد تضاعفت مرتين خلال العقدین الأخيرین .

● وقد أصبح معلوماً للجميع اليوم كيف أن هذه الديون كانت لا تزال عبئاً غير منصف ولا عادل على الفقراء الذين يضطرون لخدمة ديون غالباً ما جلبها قادة وحكام فاسدون أطيح بأغلبهم فيما بعد ، تاركين القليل مما اقترضوه للرعاية الصحية والمدارس ومياه الشرب المأمونة ( 2 ) .

إن النتائج المريعة التي تترتب على هذه الأوضاع الاقتصادية المزرية في عالمنا اليوم تهدد بكوارث لن تقتصر على شعوب الدول التي تعاني مرارة أوضاعها كل صباح ومساء ، بل لا شك ستصل إلى دول وتنظيمات أخرى تعتقد الشعوب أنها السبب في وصولها إلى مثل تلك الأوضاع البائسة ، وإن أمان العالم يبدأ من أمان هذه الدول الفقيرة ( 1 ) .

● وفي هذا الإطار ، ذكّر النواب الكويتيون زملائهم من البرلمانيين الدوليين بمبادرة قادة العالم في قمة الألفية التي عقدت في الأمم المتحدة ، وبما سمي فيما بعد بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ، التي أطلقها عام 1999 صندوق النقد الدولي ( IMF ) والبنك الدولي ( WB ) وصادقت عليها 180 حكومة بغرض معالجة أزمة المديونية في مجموعة البلدان المثقلة بالديون ( 42 دولة ) . كما أكدوا أن هذه المبادرة لم تعد وحدها كافية للتخفيف من ديون الدول الأكثر مديونية وتحتاج إلى تعزيز إضافي يقدره تقرير التنمية البشرية ( للعام 2003 ) بما لا يقل عن 50 مليار دولار تضاف إلى الـ 40 مليار التي تقدمها الدول المانحة سنوياً في الوقت الحاضر . وهي مهمة ليست مستحيلة إذا علمنا أن العالم قد أنفق على التدخين في العام 2003 وحده مبلغ 204 مليار دولار ( 1 ) .

● في مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاجتماع الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في مانيفلا الفلبين في أبريل 2005 أكد الوفد الكويتي على : " أهمية البحث عن حل عالمي دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ، وبصفة خاصة إسقاط جزء منها مع إعادة جدولتها وتخفيض معدلات الفوائد عليها " ( 1 ) .

- كما طالب البرلمانون الكويتيون الدول الصناعية والغنية بأن ترتفع بمستوى إسهاماتها في المعونات الخارجية للتنمية إلى الهدف الذي حددته الأمم المتحدة لمساعدة الدول الفقيرة وهو 0,7% من إجمالي ناتجها القومي . كما ناشدوها بتوجيه هذه المعونات إلى حيث يرتفع عائدها ومردودها على كافة الجوانب المعيشية للمجتمعات المتلقية للمعونات اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً (1) .
- كذلك عبر أعضاء البرلمان الكويتي في أحد المؤتمرات البرلمانية الدولية (1) عن اعتقادهم بأن " المشكلة الرئيسية سواء لمشكلة الديون - أو لمشاكل اقتصادية أخرى - لا تكمن في ندرة الموارد الاقتصادية نسبياً لدى دول العالم ، حث أن خالق الكون سخر لنا كل شيء ، ولكن المشكلة هي مشكلة الإنسان نفسه والظلم والفساد والكفر وسوء استغلال واستخدام الموارد ، وإن لم نتغير نحن لا نستطيع تغيير العالم من حولنا " .
- منذ العام 1993/92 ، كان - ولا يزال - الطرح البرلماني الكويتي للمسئوليات سواء في المشكلة أو علاجها واحد وهو أنهم - البرلمانون الكويتيون - يعتقدون أن مسؤوليات الدول المتقدمة والتزاماتها الأدبية والإنسانية تجاه الدول النامية والمدينة تتمثل في إسقاط الديون وفوائدها بشكل متفق عليه ، حيث أن أسلوب وشروط التعامل الحالي مع موضوع الديون تظل غير عادلة وغير منصفة (\*) . وبهذا الصدد نريد أن نشير إلى تلك المبادرة الإنسانية الطيبة التي بادرت بها الكويت في إسقاط ديون جملة من الدول ، فضلاً عن الفوائد المخفضة على الديون التي تتراوح في حدود 2% وذلك رغم ما تعرضت له الكويت من دمار شامل ومشاكل عصبية نتيجة الغزو العراقي الغاشم على أراضيها وسيادتها مما أثر تأثيراً كبيراً على برامجها التنموية (4) .

( \* ) جدير بالذكر أنه - خلال المؤتمر البرلماني الدولي السابق الإشارة إليه - اعترض عضو الوفد الكويتي ، على المتحدث البريطاني عندما ذكر أن المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة المانحة للقروض . وأوضح السيد العضو أن دولة الكويت كانت وما زالت سباقة في هذا المجال بالرغم من المحنة التي مرت بها . وأن إجمالي القروض والمساعدات والهبات التي منحتها دولة الكويت لدول كثيرة في القارات الثلاث تصل إلى 102 حالة وأن إجمالي مبالغها تصل إلى أكثر من 6 مليارات دولار . وزود السيد العضو المتحدث البريطاني بنسخة من التقرير السنوي لصندوق الكويت للتنمية وأشار إلى أن هذه الوثيقة التي توزع مجاناً في المؤتمر لخير دليل على دور الكويت الرائد في هذا المجال . وبعد فترة أشار المتحدث البريطاني إلى المعلومات التي زُود بها وأشاد بدور الكويت وشكر السيد العضو على منحه التقرير .

- في العام 1993 تقدم الوفد الكويتي في المؤتمر الـ 90 للاتحاد البرلماني الدولي بتوصيات في هذا الشأن مفادها الآتي :

1- إعادة النظر بشكل جوهري في أسلوب منح القروض وفوائدها وشروطها وقيودها .

2- إضافة إلى الاقتراح باستقطاع نسبة 0,7% من الناتج القومي للدول الغنية لتمويل المشروعات التنموية في دول الجنوب ، طالب الوفد الكويتي بأن تستقطع نسبة مئوية معينة من الناتج القومي لكافة دول العالم للمساهمة في تهيئة الأجواء وإعداد الدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات وإعداد برامج أكاديمية وتعليمية لتوضيح فلسفة وقيم النظام العالمي الجديد وتعميق فلسفة الاقتصاد العالمي المتبادل والمتعدد الأطراف .

وقد تمت الموافقة على إدراج هذه التوصيات ضمن البيان الختامي للمؤتمر وذلك على النحو التالي (4) :

1- التوصية السادسة والخاصة ببحث طرق وأساليب متعددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للنظام العالمي الجديد وفقاً لقيم ومبادئ أخلاقية وإنسانية في ظل الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة . حيث أكد البند السادس من البيان الختامي للمؤتمر على أهمية اعتبار التنمية البشرية عامل هام للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم وضمان التعليم الأساسي والعناية الصحية الأولية هذا مع الحفاظ على البيئة

2- التوصية الخاصة باستقطاع نسبة 0,7% من الناتج القومي للدول الغنية لتمويل المشروعات التنموية في دول الجنوب .  
حيث طالب البند الـ 21 من البيان الختامي للمؤتمر بالتعهد بتحويل هذه النسبة ( 0,7% من مجمل الناتج القومي ) كالتزام دولي لإدارة الاقتصاد الدولي ورفع الفقر المدقع .

- ذهب البرلمانيون الكويتيون إلى أبعد من ذلك في دعم الدول النامية مالياً واقتصادياً بتأييدهم للمبادرة التي تركز على فرض ضريبة دولية على التجارة الخارجية للدول الغنية تخصص حصيلتها لأغراض التنمية وعلاج مشكلات الدين الخارجي في البلدان الفقيرة من خلال صندوق جديد أو برنامج ذو آلية يتفق عليها داخل الإطار التنظيمي للأمم المتحدة (1) .

• ومن إنجازات البرلمان الكويتي البارزة تلك الملاحظات التي أعدتها الشعبة البرلمانية الكويتية وقدمتها إلى الاجتماع الـ 102 للاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في مانيللا - الفلبين من 31 مارس إلى 8 إبريل 2005 ، وذلك لتعديل البيان الختامي ( قرارات المؤتمر ) في ثلاث من فقراته تشير في أولها إلى الدور الرائد لحفنة قليلة من الدول من بينها الكويت ( وهي هولندا والنرويج والسويد ) التي تعدت بالفعل في مساعداتها الرسمية للتنمية نسبة الـ 0,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ، وتبلغ نسبة الـ 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت سنوياً ( مرفق النص الكامل لهذه التعديلات والتي روعيت بالفعل في البيان الختامي لقرارات المؤتمر وتوصياته .

• هذا وقد سبق أن أبدت الكويت هذه الملاحظات في خطاب رسمي موجه من السيد رئيس مجلس الأمة الكويتي إلى السيد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي حول ما جاء بمسودة التقرير الصادرة عن الاجتماع الـ 108 للاتحاد والمنعقد في جنيف سويسرا من 25 إلى 27 سبتمبر 2002 حول موضوع : " التمويل من أجل التنمية Financing for Development ، مطالباً فيه بوجوب الإشارة إلى دول مثل الكويت وهولندا التي فاقت إسهاماتها في الـ ODA نسبة الـ 3% من الـ GNP سنوياً ، مضيفاً أن تكون الإشارة بهدف حث وتشجيع الدول الغنية على الاقتداء بهذه الدول المانحة للمعونة والرائدة في الإيفاء بتعهداتها نحو تنمية العالم الثالث ( مرفق نص الخطاب المذكور ) .

• إضافة إلى كل ما سبق ، اقترح البرلمانيون الكويتيون في مشروع قرار مقدم إلى المؤتمر البرلماني الدولي الـ 102 ، والمنعقد في برلين من 10-16 أكتوبر 1999 حول " الحاجة إلى إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي العالمي الراهن " مجموعة من التوصيات في هذا الشأن أبرزها ما يلي :

1- الإشادة بالمؤسسات المالية الدولية وبحكومات الدول الدائنة أن تتخذ كافة التدابير اللازمة للمساعدة على تخفيف عبء مديونات الدول النامية ، بإسقاط بعضها ، وإعادة جدولة الباقي منها ، مع زيادة فترة السماح وتخفيض أو إلغاء فوائدها ( \* ) .

( \* ) استجاب صندوق النقد والبنك الدوليين مؤخراً ( في 25/9/2005 ) لهذه المناشدة الكويتية وذلك بالموافقة على إسقاط حوالي 40 مليار دولار تمثل ديون الـ 18 دولة الأكثر مديونية في العالم ومعظمها بلدان افريقية ، على أن تتعهد الدول الثماني الكبرى بسداد هذه الديون للمؤسسات الدائنة على مدى عشرين عاماً قادمة .

2- تأييد قيام صندوق النقد الدولي ببيع حصة جديدة من ذهبه تسديداً لجزء من ديون الدول النامية لاسيما ديون أشد البلدان فقراً تمكيناً لها من تخصيص مواردها المحدودة للإنفاق على مجالات الغذاء والصحة والتعليم

3- الحث على إعادة النظر في لائحة صندوق النقد الدولي بهدف تخفيف شروطه لمنح الائتمان ، وزيادة رأسماله برفع حصص الأعضاء ، وتمكينه من اللجوء إلى أسواق المال للاقتراض عند الضرورة ، وإضفاء المزيد من الشفافية على سياساته التمويلية ، وتحويله إلى مؤسسة مالية ونقدية دولية تلعب دور " الملاذ الأخير " للسلطات النقدية الوطنية في الدول الأعضاء .

### الهوامش

( 1 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي في الاجتماع الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مانيللا - الفلبين من 31 مارس - 8 إبريل 2005 ، حول موضوع : " دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويلية وتجارية دولية مبتكرة موجهة لمعالجة مشكلة الدين ، ولتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة " .

( 2 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي في الاجتماع الـ 109 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في جنيف - سويسرا من 1-3 أكتوبر 2003 ، تحت عنوان : " السلع العامة العالمية : تحدي جديد للبرلمانات " .

( 3 ) من مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاجتماع الـ 102 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في برلين من 10-16 أكتوبر 1999 حول موضوع : " الحاجة إلى إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي العالمي الراهن " .

( 4 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي إلى المؤتمر البرلماني الدولي ، المنعقد في الفترة من 18-22 أكتوبر 1993 في أوتاوا - كندا ، في موضوع : " حوار الشمال والجنوب من أجل الرفاه العالمي " .



• نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية  
المقدمة إلى المنتديات الدولية في موضوع:

## أزمة المديونية في البلدان الأكثر فقراً

1- ملاحظات مجلس الأمة الكويتي على مسودة التقرير  
حول Financing for Development والمقدم في جلسة  
خاصة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في جنيف  
سويسرا من 25 - 27 سبتمبر 2002م

2- التعديلات المقدمة من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى  
الاجتماع الـ112 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في  
مانيلا - الفلبين ، من 31 مارس إلى 8 إبريل 2005م  
حول موضوع: " دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويلية  
وتجارية دولية مبتكرة موجهة لمعالجة مشكلة الدين  
ولتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة " .

3- كلمة الوفد البرلماني الكويتي المقدمة إلى الاجتماع  
الـ112 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مانايلا - الفلبين  
من 31 مارس إلى 8 إبريل 2005م حول موضوع: " دور  
البرلمانات في إنشاء آليات تمويلية وتجارية دولية مبتكرة  
موجهة لمعالجة مشكلة الدين ولتحقيق الأهداف التنموية  
للألفية الجديدة " .

## 1- ملاحظات مجلس الأمة الكويتي

### على مسودة التقرير حول

### Financing for Development

### والمقدم في جلسة خاصة للاتحاد البرلماني الدولي

المنعقد في جنيف، سويسرا من 25 - 27 سبتمبر 2002م

السيد المحترم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ،

تحية طيبة وبعد ، ، ،

يسرني أن أعبر عن كامل رضاي وسعادتي بما احتوته مسودة التقرير حول موضوع Financing for Development والذي اشترك في إعداده ثلاثة من الـ The Co-Rapporteurs من Thailand و Iceland و South Africa فقد اتسمت مسودة التقرير بالشمولية والجودة في عرض أبعاد هذه القضية الهامة .

ومع ذلك ، لنا كوفد مجلس الأمة إلى المؤتمر ملاحظة ضرورية ، فقد خلت مسودة التقرير المذكورة عند تعرضها إلى مسألة " أهمية المساعدات للتنمية ( ODA ) من أي إشارة إلى تلك الدول القليلة جداً التي أوفت بالتزاماتها في هذا الشأن وقدمت - بل زادت عن - ما هو مطلوب وفقاً لعقد الأمم المتحدة للتنمية نسبة الـ 0,7% من GNP . لقد بلغت إسهامات الكويت في السنوات العشر الأخيرة كمساعدات للتنمية في العالم الثالث ما متوسطه 3,9% من دخلها القومي ( GNP ) سنوياً .

وحيث أشارت المسودة في مقدمة صفحة ( 2 ) إلى أن الـ ODA's كانت عند مستوى الـ 0,33 فقط من الـ GNP في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وتعهد هذه المجموعة من الدول الغنية بزيادة إسهاماتها من الـ ( ODA ) إلى 0,39% من الـ GNP فكان يجب الإشارة إلى دول مثل الكويت وهولندا التي فاقت إسهاماتها في الـ GNP نسبة الـ 3% من الـ GNP سنوياً .

ونقترح أن تكون الإشارة بهدف حث وتشجيع الدول الغنية على الاقتداء بهذه الدول المانحة للمعونة الرائدة في الإيفاء بتعهداتها نحو تنمية العالم الثالث وبالتحديد ، نقترح توجيه الشكر - في توصيات المؤتمر البرلماني الدولي في هذا

الموضوع - (الملحقة بمسودة التقرير) على البند رقم (2) وبصورة بارزة ومستقلة إلى الدول المانحة The Donners Countries التي أوفت بالتزاماتها لتمويل التنمية في حدود الـ 0,7% من دخلها القومي (GNP) مع الإشارة ما أمكن إلى تلك الدول القليلة على سبيل الحصر ومنها دولة الكويت (التي لم تتأخر عن التزاماتها التمويلية للتنمية على الرغم من ظروف اغتصابها بواسطة النظام العراقي في غزوه الغادر لدولتنا في العام 1990).

مع خالص التحية ،،،

رئيس مجلس الأمة الكويتي

## 2- التعديلات المقدمة من الشعبة البرلمانية الكويتية

إلى الاجتماع الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي

المنعقد في مانيليا، الفلبين من 31 مارس - 8 إبريل 2005

حول البيان الختامي للمؤتمر في موضوع :

### دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويلية وتجارية دولية مبتكرة موجهة لمعالجة مشكلة الدين ولتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة

التعديل المقترح الأول - القسم الأول

الفقرة الاستهلالية ( 8 ) تقرأ كما يلي :

( 8 ) يلاحظ أن التعهد بالمساعدة التنموية ( 0,7% من الناتج المحلي الإجمالي ) لم يتم الوفاء بها بعد ، لكنه يلاحظ بغبطة أن بعض الدول مثل هولندا والنرويج والسويد والكويت قد تعدت بالفعل النسبة المذكورة من الناتج المحلي المخصصة للمساعدة التنموية ، بينما تعهدت دول أخرى بالوفاء بهذه التعهدات ببلوغ عام 2010 ،

**Noting that the development assistance commitment (provision of 0.7per cent of gross domestic product) is still not being met, but noting with satisfaction that some countries such as Holland, Norway,Sweden and Kuwait have already exceeded the mentioned percentage of the GDP allocated for development assistance, while other countries have undertaken to meet these commitments by 2010**

التعديل المقترح الثاني - القسم الثاني

( مقترحات السيد مارتينيز ) فقرات استهلالية جديدة

تحت بند 5 ( bis & 5 ter )

ييدي قلقه البالغ لحقيقة أن 1,2 بليون إنسان - أو واحد من كل خمسة أفراد في العالم - يعيشون على أقل من دولار في اليوم ، وأن أكثر من ضعفهم أي 2,8 بليون إنسان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ، وأن أغنى 5% من سكان

العالم يتلقون 114 ضعف الدخل الذي يتلقاه أفقر 5% من سكان العالم ، وأن في حقبة التسعينات ازداد وضع الفقر سوءاً في 54 دولة تاركاً هذه الدول أكثر فقراً في نهاية العقد مما كانوا عليه عام 1990 ،

**New preambular paragraphs (5bis) and (5ter) to be read as follows :**

Greatly concerned by the fact that 1.2 billion people - or one in five persons in the world - survive on less than a dollar a day, **and that more than 2.8 billions of the world population survive on less than two dollars a day, and that the top 5% of the richest people of the world receive incomes 114 times more than 5% of the poorest people of the world,** and that in the 1990s, poverty worsened in 54 countries, leaving them poorer the end of the decade than in 1990,

التعديل المقترح الثالث - القسم الثاني  
( مقترحات السيد مارتينيز ) فقرة استهلاكية جديدة  
تحت بند ( 12 bis ) تقرأ كما يلي :

( يلاحظ أن كثيراً من المقترحات قد قدمت في الوقت الحاضر لمواجهة الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمحاربة الفقر والجوع في العالم ، وهي موجودة على جدول الأعمال الدولية في العقود الحديثة و تحتاج إلى الدعم والتفعيل )

**Proposed Amendment 3.**

**Section B** (Proposals of Mr. O. Martinez)

**New preambular paragraph (12bis)**

Add a new preambular paragraph after the twelfth preambular paragraph, **to be read** as follows :

Noting that in recent times many proposals have been made to address the need to take measures to combat hunger and poverty in the world, which has been on the international agenda in recent decades, **and need to be supported and enforced,**

3- كلمة الوفد البرلماني الكويتي المقدمة  
إلى الاجتماع الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي  
المنعقد في مانيلا . الفلبين  
من 31 مارس - 8 إبريل 2005

حول موضوع :

دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويلية وتجارية دولية مبتكرة  
موجهة لمعالجة مشكلة الدين ولتحقيق الأهداف التنموية  
للألفية الجديدة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين  
وأصحابه ومن والاه إلى يوم الدين .

السيد الرئيس ،،، السادة الزملاء ،،،

إنه لمن المؤلم حقاً أن تلج البشرية أبواب القرن الحادي والعشرين حاملة معها أعباء  
ثقيلة تعود جذورها إلى القرن الماضي وهي النتيجة الطبيعية لعدم العدالة في  
توزيع ناتج الثروات الطبيعية على شعوب العالم بشكل متوازن من ناحية ، ومن  
الناحية الأخرى الديون الفاحشة التي تثقل كاهل عدد كبير من دول العالم النامي .

ففي الوقت الذي يتمتع 15% فقط من سكان النصف الشمالي من الكرة الأرضية  
بأكثر من 55% من الناتج الكلي وحوالي 75% من التجارة العالمية يحصل الـ 85%  
من سكان النصف الجنوبي على 45% من الناتج الكلي و 25% من التجارة العالمية  
بينما تبلغ الديون الخارجية للدول الفقيرة 2,6 تريليون دولار ناهيك عن فوائد تلك  
الديون البالغة أكثر من 436 بليون دولار حسب إحصائية عام 2003 .



الوفد البرلماني الكويتي للاجتماع الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مانابلا - الفلبين ، مارس 2005م .

السيد الرئيس ، ، ، السادة الزملاء ، ، ،

لقد دفعت الدول المسماة بالمتخلفة في فترة العشرين سنة الماضية ما مقداره 5,4 تريليون دولار كخدمات للديون نشأ 76% منها ( 4,1 تريليون دولار ) خلال الثلاثة عشر عاماً الماضية فقط أي بمعدل 296 بليون دولار كل عام . مما يعني أن الديون الخارجية الحالية لهذه الدول النامية ( التي هي بأمس الحاجة إلى هذه المبالغ للصرف على ضرورياتها اليومية ) قد تضاعفت مرتين .

السيد الرئيس ، ، ، السادة الزملاء ، ، ،

بعد استعراض هذه الأرقام المخيفة يحق لنا كمشرعين في بلداننا أن نتساءل عن الذي يتحمل أعباء هذه المآسي الإنسانية ، وعلى أية قطاعات المجتمع تقع الآثار المدمرة لهذه الأوضاع الاقتصادية البائسة ؟؟

لقد جاء في تقارير صندوق الأمم المتحدة للأطفال " اليونيسيف " مراراً أن الفقراء وأبناءهم هم فقط الذين يتحملون أعباء برامج التكييف الهيكلي بشكل متفاوت . فمطلوب من الدول الفقيرة أن تظهر التقشف في مجالات الإنفاق الاجتماعي والسياسات الداخلية لتثبت ملاءتها المالية . ويترجم هذا إلى نقص في

الخدمات الاجتماعية للفقراء وإلغاء إعانات السلع الغذائية الاستهلاكية والخدمات العامة من نقل وتعليم وصحة وأمن وغيرها .

إن النتائج المربحة التي تترتب على هذه الأوضاع الاقتصادية المزرية في عالمنا اليوم تهدد بكوارث لن تقتصر على شعوب الدول التي تعاني مراراً وأوضاعها كل صباح و مساء ، بل لا شك ستصل إلى دول وتنظيمات أخرى تعتقد الشعوب أنها السبب في وصولها إلى مثل تلك الأوضاع البائسة . إن أمان العالم يبدأ من أمان هذه الدول الفقيرة .

لقد تعهد قادة العالم في قمة الألفية التي عقدت في الأمم المتحدة للتنمية بالعمل على تحقيق أهداف الألفية التنموية والتي تتلخص في استئصال الفقر والجوع الشديدين وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل وتعزيز المساواة بين الجنسين في النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة وخفض نسبة وفيات الأطفال وتحسين الصحة الإنجابية وصحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا والأمراض الأخرى وضمان الاستدامة البيئية وتطوير شراكة عالمية للتنمية .

وإننا إذ ندعو وبقوة إلى العمل على تفعيل القرار السابق للأمم المتحدة برفع نسبة المعونات الرسمية للتنمية إلى 0,7% من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة ، لنؤكد التزام دولة الكويت بهذا القرار بل أن مساعدتنا الرسمية للتنمية على مدى السنوات العشر الأخيرة لم تقل عن 3,5% مدخلنا القومي سنوياً .

السيد الرئيس ،،، السادة الزملاء ،،،

إننا نؤيد المبادرة التي تركز على فرض ضريبة دولية على التجارة الخارجية للدول الغنية تخصص حصيلتها لأغراض التنمية وعلاج مشكلات الدين الخارجي في البلدان الفقيرة من خلال صندوق جديد أو برنامج ذو آلية يتفق عليها داخل الإطار التنظيمي للأمم المتحدة . كما ندعو منظمة التجارة العالمية والقائمين عليها إلى وضع الآليات والتسهيلات الداعمة للسياسات التجارية والتمويلية والتنموية في البلدان النامية ، ولاسيما الأكثرها فقراً . .

شكراً